

الأصولية أو الديمقراطية في المغرب؟

عبد الغني بوسته

مجلة هيرودوت¹ – العدد 77-الفصل 4-1995

ترجمة: عبد الكريم وشاشا

karimouchacha@gmail.com

عاصفة الأصولية على أبواب المغرب، تضرب بقوة غير مألوفة في الجزائر كما أنها تنتشر في تونس، ومصر وفي كثير من البلدان الأخرى. ماذا عن المغرب؟ هل توجد حركة أصولية مهيكلية ومنظمة؟ وما هو الدعم الذي تحظى به وتستفيد منه وما هي العوامل والمحددات الاجتماعية والسياسية التي تساعد في ظهورها وانتشارها، وربما حتى في تفوقها.

لمحاولة الإجابة عن هذه الأسئلة، من الضرورة بمكان الوقوف بعض الشيء عند الظروف الاقتصادية والاجتماعية، لاقتفاء أثر نشأة الحركة الإسلامية ووضعيتها الحالية ومساءلة الديمقراطية في المغرب (أليس غياب الديمقراطية والاضطرابات الاجتماعية هي تربة خصبة لكل تطرف؟)

التربة الاجتماعية – الاقتصادية

بحكم خضوعه للاستعمار الجديد يعاني الاقتصاد المغربي من تفكك قطاعاته الحيوية الأساسية؛ فالعلاقات التي تربط هذه الأخيرة مع الخارج هي أكثر متانة من تلك الموجودة بينها وبين الأسواق الداخلية، وينطبق ذلك على القطاعات المهيكلية المجهزة والعصرية الموجهة أساسا للتصدير مثل قطاع الفلاحة (الحمضيات، الطماطم، الفواكه، الزهور والنباتات...) وقطاع النسيج، والجلد، وإنتاج المعادن...

فرغم تخلي هذه القطاعات التصديرية عن الأسواق الداخلية، فإنها لا تغطي إلا 50 % من الواردات، لهذا ضاعف العجز الدائم للميزان الخارجي من ديون خارجية والتي بلغت 75 % من الإنتاج الداخلي الخام.

وبقي النمو الاقتصادي (2.3 في المتوسط سنويا) ضعيفا أمام نمو ديموغرافي سريع ومرتفع (2.7 % سنويا) أما ضعف القطاع الصناعي في مجمله جعل الاقتصاد المغربي يركز أساسا على الفلاحة. ونتيجة لذلك لازال يعتمد إلى حد كبير على التساقطات المطرية. إلى جانب ذلك أن النمو المتوقع تحقيقه لسنة 1995 سيكون سلبيا بسبب موجة الجفاف التي يشهدها موسم هذه السنة.

منذ بداية سنوات الثمانينيات، كل المخططات التنموية تم التخلي عنها لصالح سياسة إعادة التقويم الهيكلي، وقضت عمليات الخصخصة على الخدمات العمومية وهي فرصة كي تستحوذ أقلية محظوظة على الثروات الوطنية المتراكمة منذ الاستقلال، وهذه الأقلية نظمت نفسها داخل شركات ومجموعات كبرى أخطبوطية (بينها مجموعة أوننا ONA) التي تعمل على إدارة مصالحها ومصالح

¹ - هامش المترجم: هيرودوت بالفرنسية (Hérodote) هي مجلة علمية محكمة فرنسية تأسست في 1976 من قبل إيف لاكوست وتصدر كل ثلاثة أشهر، وهي مختصة في الجيوسياسية والجغرافيا. الأعداد الأولى من هذه المجلة كانت تحمل العنوان الثانوي «استراتيجيات، جغرافيا، إيديولوجيات»، ثم ابتداء من نهاية 1982، تبنت المجلة عنوانا ثانويا جديدا وهو "مجلة الجغرافيا والجيوسياسية" المترجم)

شركائها الأجانب. فالهوة تزداد اتساعا بين أغنياء يزدادون غنى وفقراء يزدادون فقرا. والنظام الضريبي يفاقم من هذه الوضعية وهو يتقل بشكل مباشر كاهل فئة الأجراء رغم قلة عددها، في نفس الوقت الذي يعفي فيه أصحاب الثروات الكبيرة.

ويبقى مجموع السكان النشيطين ضعيفا (30% من السكان) ومعدل البطالة السافرة والمقنعة يقارب 40% من الساكنة النشيطة. وحده التضامن العائلي يسد الثغرات ويسمح بالحفاظ على التماسك والتوازنات الاجتماعية البالغة الهشاشة (30% من الساكنة النشيطة تقوم بإعالة وتوفير احتياجات 70%) فالفقر هو ليس كلمة خالية من المعنى: 9 ملايين من الأشخاص (من أصل 27 رسميا) ينفقون أقل من 583 درهم شهريا. والخدمات العمومية في تراجع مستمر ولا تلبى كل الاحتياجات. أما النظام التعليمي فهو مفكك وارتجالي بفعل سلسلة من الإصلاحات المغامرة وغير المجدية، وغير ملائم لسوق شغل هو نفسه مكتظ ومنهك. وفي سنة 1994 وصل عدد أصحاب الشواهد العليا المعطلون إلى 110.000؛ و50% فقط من الأطفال المسجلين من ذوي السن القانوني للتدريس... إذن فكل طفل من طفلين هو بلا تعليم ومحكوم عليه بالأمية.

وبعيدا عن لغة الأرقام، يبقى المشهد الأكثر بروزا هو عالم الفقر المطلق وعالم الثراء الفاحش جنبا إلى جنب مكشوف في واضحة النهار، صورة صارخة لهرمية أساسها الظلم ومراكمة الثروات تهدد بالانفجار في كل لحظة.

ومع ذلك، فإن الإمكانيات الاقتصادية، والثروات الطبيعية، والكفاءات البشرية للتأطير والإنتاج، وروح المبادرة والمقاولة والعمل الجاد والدؤوب لا تنقص هذا البلد. لكن كل هذه الموارد المادية والبشرية هي رهينة لقيود سياسية قروسطوية، تعاني من انتقال ديمقراطي عالق.

فالتطور والإقلاع الاقتصادي، وتنمية الموارد، والمقاولة الحرة، واستثمار الرأسمال الوطني، والسلم والتضامن الاجتماعيين... لا يتماشى مع غياب دولة الحق والقانون، وعدم المساواة أمام القضاء، والظلم والجور، والتعسف واستغلال النفوذ، والاستبداد، وعدم فصل السلط، والتبعية البنيوية، والممارسات الفيودالية في المجال الاقتصادي، هي بنية فوقية إيديولوجية وثقافية تنسم بها بشدة الذهنية الفيودالية. وعلى النقيض من ذلك، هذه هي كلها تقريبا العناصر التي تعد التربة الخصبة لنشأة الأصولية.

العوامل المؤثرة

في الواقع، إن الأصولية الدينية والإثنية والسياسية لا تولد من فراغ، فهي تتطور سواء في الماضي أو في الحاضر الراهن في ظل الأزمات، وبفعل تداخل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والنفسية؛ وفي حالة المغرب، فإن الأزمة الراهنة المذكورة أعلاه بإيجاز شكلت أرضية خصبة لصعود الأصولية. ففي غياب دولة الحق والقانون، قامت أقلية هناك، واستولت بالقوة والتعسف والحيث على كل الإمكانيات التي يتوفر عليها البلد من أجل خدمة مصالحها الخاصة الضيقة مستعرضة نمط حياتها الفاحش الثراء في وضح النهار، وولدت بذلك شعور الحرمان والإحباط لدى الغالبية المهمشة الذي بدأ يتفاقم يوما بعد يوم.

إن لعبة الديمقراطية المغشوشة أفلتت كل أبواب الحلول السياسية، وجمعت كل السلطات في نفس الأيدي وتأييدها.

فالهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مقرونة بهيمنة إيديولوجية وثقافية، تقوم الدعاية الرسمية بقصفها كل يوم على رؤوس "الرعايا" تمزج فيها بين اليأس والخيبة المادية والاعتراب والإحباط النفسي

والأخلاقي؛ فقد انتشر الفساد وتغلغل في كل المناحي والجوانب من الخدمات الإدارية البسيطة حتى طال وارتفع إلى نظام الحكم، كل هذا عزز وعمق من هذا الشعور، وكذلك مظاهر التردّي الاجتماعي والتراجع الممنهج والمنظم للقيم التقليدية للكرامة والعدالة والإنصاف والصدق والشرف...

إن العوامل الثقافية وأساساً سؤال الهوية والثقافة الوطنية تتضاف وتتآلف مع العوامل والمحددات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والأخلاقية. فالتبعية، وهيمنة الاستعمار الجديد، والتقليد الأعمى للبورجوازية الغربية تظهر كأنها تهديد يستهدف الهوية الوطنية، ووسائل الإعلام الغربية السمعية البصرية تتدفق عبر الفضائيات المنتشرة بين الساكنة الأكثر حرماناً تعمق مشاعر الإحباط بنقلها لعوالم حالمة لا يمكن الوصول إليها.

إن مجموع هذه الظواهر في تزايد مستمر في عالم سريع المتغيرات يهتز تحت أزمة حضارية حقيقية: عولمة متوحشة غير مقيدة، النظام العالمي الجديد، انهيار المعسكر الاشتراكي، الثورة التقنية والعلمية، تغيير عميق في أساليب الإنتاج وفي العلاقات الاجتماعية، انهيار القيم، وغياب في الأفق لأي ولادة لقيم جديدة... الخ

باختصار، فإن التهميش الاقتصادي والاجتماعي، والتبعية البنيوية للغرب، وهيمنة الثقافة، وأزمة الهوية الوطنية، بالإضافة لغياب أية آفاق فاقم من مشاعر الإحباط المادي والمعنوي لدى الفئات والشرائح المهمشة الأكثر حرماناً وولد رد فعل الانكفاء على الذات و"العودة إلى الماضي" بحثاً عن الذات والهوية المفقودة.. فحلول الحداثة والعقلانية أدت إلى الباب المسدود والفسل والانهيار الاجتماعي، والحل يكمن في العودة إلى الوراء، لقرون مضت، من أجل إعادة بناء نماذج تاريخية بديلة.

فهذه الظاهرة الغير العقلانية والرجعية يمكن أن تسبب في المغرب كما في بلدان أخرى قلاقل اجتماعية خطيرة وحتى انفجارات مجتمعية يصعب السيطرة عليها. فالفكرة الواسعة الانتشار والتي مفادها بأن دولة المغرب قلعة محصنة ضد الحركات الأصولية هي فكرة سطحية وخاطئة؛ فالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تسبب في صعود الأصولية موجودة بقوة في المغرب، فالحركة الإسلامية موجودة كقوة محتملة كامنة ذات ملامح معروفة، لكنها تتربص موعدها والشروط المواتية للتعبير عن كل حقيقتها ومحاولة فرض نفسها بكل الوسائل الممكنة.

نشأة الحركة الإسلامية

فالمغرب مثله مثل جميع الدول العربية – الإسلامية، عبر تاريخه اختزنته جميع المذاهب والنحل والفرق الإسلامية: السنة والشيعة والخوارج... قبل أن يفرض المذهب السني نفسه كمذهب رسمي. فخلال الحقبة الاستعمارية، استمرت الزوايا الدينية بالاحتفاظ بكل الوظائف التقليدية لمختلف التيارات والفرق الإسلامية، وقد لعبت دوراً مهماً في النضال الوطني من أجل الاستقلال، سواء لصالح الحركة الوطنية أو لصالح الاستعمار. فعلى سبيل المثال أصدرت الزاوية الدرقاوية فتوى مناهضة لزعيم الثورة الريفية عبد الكريم الخطابي تعتبره ملحدًا ومندسا شيوعيا. أما الزاوية الكتانية فقد قدمت دعماً فعالاً للسياسة الاستعمارية وللمارشال ليوطي باسم التعاليم الإسلامية.

لكن صعود الحركة الوطنية في شكلها الحداثي وقيامها في نفس الوقت بدمج قيم الدين الإسلامي كقيم إنسانية في التسامح والعدالة ساهم سريعاً في تهميش دور الزوايا. الحصول على "الاستقلال" وهيمنة الحركة الوطنية والتقدمية كقوة سياسية رئيسية أدى إلى تراجع بل اختفاء جميع تعبيرات الحركة الإسلامية، بذلك بقي المغرب في منأى عن الحركات الأصولية التي عانى منها الشرق الأوسط.

وفي سنة 1965، على إثر إعدام سيد قطب أحد القيادات البارزة لـ"الإخوان المسلمين" في مصر، وحملة القمع التي قادها عبد الناصر ضد هذه المنظمة، هرب العديد من أطرها ورموزها ووجدوا في المغرب ملجأ لهم، على رأسهم الخطيب والواعظ الإسلامي الشهير عبد الرحيم عبد البر، وفي نفس الفترة التحق أيضا بعض الإخوان المسلمون من أصول سورية. وبحكم انتمائهم لقطاع التعليم قاموا باستقطاب مؤسس الحركة الإسلامية في المغرب: عبد الكريم مطيع الحمدواوي مفتش في التعليم.

فبعد عودته من جولة في الشرق الأوسط حيث ربط علاقات مع جماعات إسلامية، أنشأ مطيع رفقة عدد من الأعضاء المؤسسين سنة 1969 "حركة الشبيبة الإسلامية"، كجمعية معترف بها رسميا بنواة صلبة من الطلبة والأساتذة. وتم تركيزها من قبل منظمات وجماعات الإخوان المسلمين في مصر وسوريا وباكستان سنة 1972. ولعبت المجلة الشهرية "الشهاب" الصادرة في بيروت دورا مهما في التعريف بالحركة وبمؤسسها وتأهيله إلى مرتبة "المرشد العام للحركة الإسلامية في المغرب العربي". وعبر "المؤتمر الدولي للشباب والدعوة الإسلامية" الذي انعقد في السنة نفسها تحت رعاية المملكة العربية السعودية عن دعمه المالي والمعنوي لتقوية "حركة الشبيبة الإسلامية" في المغرب. واعتمدت الحركة في أيديولوجيتها وقاعدتها الفكرية كتابات القادة البارزين للإخوان المسلمين وعلى رأسهم سيد قطب، وعلى الأخص الكتابين: معالم في الطريق، وكتاب "الإسلام.. فكرة وحركة وانقلاب"² والحركة تترأسها قيادة تتكون من عشرة أشخاص بقيادة المرشد العام الذي لا يمكن أن تخضع توجيهاته لأية مناقشة، جزء من هذه قيادة يدير شؤون "الجهاز الخاص السري" في حين يدير الباقي المنظمة الجماهيرية، يتم استقطاب الأعضاء الجدد وتدريبهم وتنظيمهم في خلايا تجتمع كل أسبوع تحت إمرة "أمير". تنتج الرحلات والخرجات التي تنظمها الحركة في جميع مناطق البلاد عقد صلوات مع الشباب أساسا. فالرحلات المنظمة على الشواطئ أو الجبال هي بمثابة فضاءات لتلقين أيديولوجية الحركة وجامعات صيفية لها فتقوية الدروس والدعم المدرسي والاجتماعي المتعدد الأوجه هي وسائل وآليات لاستقطاب الشرائح والفئات المحرومة وتوسيع صفوف الحركة.

الاعتماد على العنف

بعد فترة أولية من العمل السري (1969 - 1972)، وفي ظل الأزمة التي تعرفها الحركة الديمقراطية ككل، بدأت المنظمة الإسلامية مرحلة التنفيذ (1972-1975) من أجل فرض نفسها على الساحة السياسية، مستهلة ذلك بكتابة شعارات إسلامية على الجدران داعية إلى محاربة الشيوعية والحركة التقدمية مثل: "الإسلام يحارب الشيوعية" "الجهاد ضد الملحدين"، ثم القيام بتوزيع المنشورات بنفس المحتوى، وفي نفس الوقت بدأت تعرف المنظمة توسعا في صفوف العمال والحرفيين والطلبة، وبعد فترة وجيزة من ذلك شرعت في تنفيذ اعتداءات وإرهاب مناضلين ونشطاء يساريين في ثانويات مدينة الدار البيضاء وداخل الأحياء الشعبية. بالأسلحة البيضاء والهراوات والقضبان الحديدية أسقطت العديد من الأرواح في صفوف المناضلين الديمقراطيين. وفي نفس الفترة تماما تعرضت الحركة اليسارية لحملة قمع شديدة: تنفيذ الحكم بالإعدام في العديد من مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية واعتقال مئات من مناضليه وقمع مناضلي اليسار الجذري والمحاكمات السياسية الكبرى في كل من القنيطرة (1973) ثم محاكمة الدار البيضاء (1978)³

² - هامش المترجم: كتاب "الإسلام.. فكرة وحركة وانقلاب" للكاتب اللبناني، الأستاذ فتحي يكن، يعتبر من بين أهم المرجعيات الفكرية لدى الحركة الإسلامية، وعلى وجه الخصوص الإخوان المسلمون؛ (المترجم)

³ - هامش المترجم: أما محاكمة مراکش 1971 فقد سبقت المرحلة التي يتحدث عنها الكاتب (1975-1972) (المترجم)

وبموازاة مع قمع السلطة هذا، وصلت الأعمال الإرهابية التي قام بها الإسلاميون ذروتها بمحاولة اغتيال الأستاذ ميناوي عبد الرحيم في الدار البيضاء عضو في حزب التقدم والاشتراكية، ثم جريمة اغتيال القائد الكبير للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عمر بنجلون يوم 18 دجنبر 1975.

أثارت هذه الأحداث موجة من الاحتجاج والتعاطف مع الحركة الديمقراطية المغربية، فالحكم الذي رأى في حركة الشبيبة الإسلامية حليفا في مواجهة الحركة التقدمية أزعجته هذه الأعمال وصمم على التحكم بـ"الشبيبة الإسلامية" بشكل أفضل، لكن دون التفریط فيها أو إزالتها، لذا فقد قام المرشد العام بتعيين قيادة سرية للحركة وغادر البلاد ليحط الرحال في المملكة العربية السعودية ثم الكويت فييران وليبيا وفرنسا، قبل أن يستقر في الجزائر ابتداء من 1984.

جماعات ومنظمات متعددة

بعد مرحلة النمو والتوسع (1972-1975) بفضل الإقبال الكثيف للشباب المتطرف وللدعم المادي السخي للمملكة العربية السعودية، دخلت حركة الشبيبة الإسلامية فترة التراجع والانكماش والصراعات الداخلية، وكان أول هذه الاختلافات معارضة قيادة الداخل للمرشد العام حول مسألة "الزعامة"، فقد استمر المرشد العام من خارج البلاد في الدعوة إلى الجهاد بتنسيق مباشر مع بعض العناصر في الداخل المبيعة له، كما أنه ندد علانية بالقيادة في الداخل ووصمها بالانحراف عن خط الجماعة وبالمهادنة؛ وقد تم وضع قنبلة من صنع يدوي في سيارة أحد الأعضاء (لم تنفجر)، وتعرض آخر لضرب مبرح حتى الموت.

بدأت العديد من الأسئلة تتنازل داخل الحركة: لماذا تم قتل مسلمين مثل عمر بنجلون؟ لماذا يتم استخدام العنف ضد أعضاء ومنتسبين للحركة نفسها؟ من المستفيد حقا من هذه الجرائم؟ وما هو الدور الذي تلعبه المملكة العربية السعودية؟ وأين هي أموال المنظمة؟ ظهر أول تيار انشق عن الحركة باسم "الجماعة من أجل الحقيقة"⁴ تلتها تيارات أخرى من بينها "حركة المجاهدين المغاربة" تأسست في بلجيكا تدعو إلى العنف. مما دفع بالمرشد العام ردا على ذلك بربط الاتصال مع قواعد المنظمة وتأسيس "كتائب مسلحة" أطلق عليها "فصيل الجهاد" وكان من بين مهامها "تأديب" المنشقين واعتماد توجه راديكالي للمنظمة. وتنازلت جماعات جهادية عديدة متطرفة وبأسماء ونعوت مختلفة...

وخلال نفس الفترة ظهرت منظمة ذات مصادر وتوجهات مختلفة، يتعلق الأمر بجماعة "العدل والإحسان" بقيادة مرشدها الكاريزمي عبد السلام ياسين الذي يخضع حاليا للإقامة الجبرية، والمشهور بكتبه المثيرة للجدل "الإسلام بين الدعوة والدولة" و"الإسلام غدا" ثم رسالة "الإسلام أو الطوفان" سنة 1974 التي سجن بسببها.⁵

بعد أن تم إطلاق سراحه من السجن سنة 1976 أنشأ مجلة "الجماعة"، ثم أسس سنة 1978 جمعية إحصائية معروفة بشعارها "العدل والإحسان". في سنة 1983 أصدرت الجماعة جريدة سياسية سميتها "الصباح" مطالبة بأن تصبح حزبا معترفا به في إطار الدستور والقانون. قامت الصحيفة باتباع خط تحريري رسمي هو مواجهة الأحزاب السياسية الديمقراطية والهجوم على "الملحدين"، بينما اعتمدت

⁴ - هامش المترجم: أول المنشقين أطلقوا على أنفسهم "القطبيون" نسبة إلى السيد قطب ثم تيار الاختيار الإسلامي ثم حركة المجاهدين في المغرب التي أسسها عبد العزيز النعماني ثم تفرخ العديد من الحركات مثل الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة ومنظمة الجهاد... ثم الحركة من أجل الأمة وهي محاولة اندماجية لبعض المكونات والتيارات السابقة ثم بعدها جاءت وبعد مراجعات عميقة البديل الحضاري... لكن يبقى أهم تيار انشق عن الشبيبة الإسلامية هو الجماعة الإسلامية التي تحولت إلى حركة الإصلاح والتجديد...

⁵ - هامش المترجم: اتهم بسببها الراحل عبد السلام ياسين بالجنون وقضى على إثرها ثلاث سنوات وستة أشهر محتجزاً في مستشفى للأمراض العقلية.

موقف التوفيق والنصيحة اتجاه الحكم. وتم تشخيص الأزمة الاجتماعية بانهايار القيم وتفسخ الأخلاق، وأن الحل هو العودة إلى الإسلام وتطبيق الشريعة داعيا إلى الجهاد، الذي تعتبره جهاد مع الأفكار وهو أعلى من معركة السلاح فالجماعة ترفض العنف بين المسلمين. فياسين يشرح بأن هدف جماعته هو العودة إلى الله بالوسائل السلمية والقانونية وفي إطار التعددية والديمقراطية.

استغلت جماعة العدل والإحسان أزمة الانشقاقات والصراعات الداخلية التي تعيشها حركة الشبيبة الإسلامية، وعملت على توسيع صفوفها وتجنييد العديد من الأطر السياسية الإسلامية، هذه الأخيرة لعبت دورا هاما في الاستقطاب وتوسيع القاعدة وتأسيس الخلايا في جميع أنحاء البلاد.

استراتيجية التراجع

وقد عمل الحكم أيضا على استغلال الصراعات داخل الحركة الإسلامية في مجملها بهدف إضعافها، بعد أن وظفها كمتص للصددمات (pare choc) في صراعه مع قوى اليسار، الحملة الأولى من الاعتقالات طالت جماعة العدل والإحسان سنة 1984، تلتها محاكمة الدار البيضاء المعروفة بـ "مجموعة البشيرى" باسم الرجل الثاني في هذه الجماعة، أما الحملة الثانية من هذه الاعتقالات فقد ضربت في قلب جماعة الشبيبة الإسلامية ومختلف فصائلها: 76 من أعضاء وقياديي الجماعة تم تقديمهم أمام محكمة الدار البيضاء وتمت إدانتهم سنة 1985⁶ بأحكام ثقيلة، من بينهم عضوان من "حركة المجاهدين في المغرب" و 7 من شباب الثورة الإسلامية والأغلبية من الكتائب المسلحة لفصيل الجهاد التي يقوده المرشد العام من الخارج.

بعد نهاية فصول هذه المحاكمة، قامت هذه الفصائل بتجميع قواها في إطار: المجلس الأعلى الإسلامي للجهاد تحت جدول الأعمال الآتي:

1. الاستيلاء على السلطة وتأسيس الجمهورية الإسلامية.
2. تطبيق الشريعة الإسلامية.
3. حشد وتجميع كل القوى الوطنية
4. استعمال العنف والجهاد لبلوغ هذه الأهداف.

لكن هذه المحاولة الأولى للتجميع فشلت بسبب شدة الخلافات الداخلية للقيادة، وواصل كل فصيل نشاطه كل على حدة، على الأقل على ما يبدو. استمر المرشد العام في الدعوة إلى الجهاد من الجزائر حيث ربط علاقات مع البوليزايو وأنشأ قاعدة تدريب لأتباعه في تندوف، وقد تم ضبط أسلحة مهربة على الحدود بين الجزائر كانت في طريقها إلى أرض الوطن، مما أدى إلى محاكمة جديدة للإسلاميين (مجموعة الحكيمي). أما حركة المجاهدين حاولت من جانبها التوغل والتسلل من شمال المغرب، لكن تم اعتراض والقبض على عناصرها وتقديمهم لمحكمة مراكش عام 1986

بعد ضربات القمع التي تلقتها الحركة، وإخفاقاتها المتتالية التي أضعفتها، بدأت الجماعات الإسلامية مرحلة من العمل شبه السري والتغلغل في مفاصل المجتمع تحت غطاء جمعيات مختلفة، ومن خلال أعمال أفراد أو جماعات غير معروفة، يضعون نصب أعينهم تأطير المجتمع من القاعدة إلى القمة، والتركيز أساسا على فئة الشباب وهي الأغلبية في البلاد وعلى الأخص الطلاب والتلاميذ، وأيضا الموظفون والمدرسون وكل الفئات المحرومة والمهمشة، فبعد استغلالهم العمل داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وهي منظمة ديمقراطية وتقدمية، أصبحوا

⁶ - هامش المترجم: "اعتقالات سنة 1984 التي طالت 800 إسلامي، مع صدور 13 حكما بالإعدام من بينها الحكم الصادر ضد مطيع، ما سيضطره إلى المكوث في منفاه الليبي..." نشر في جريدة الاتحاد الاشتراكي يوم 2015/5/8

حاليا هم الأغلبية داخله. وتضاعفت أيضا الأعمال الاجتماعية والخيرية داخل الأحياء الفقيرة ذات الدخل المنخفض: دروس محو الأمية، والدعم والتقوية، إنشاء مشاريع صغيرة، تنظيم الأعراس والجنائز حسب الطقوس الإسلامية... فالناشط الإسلامي موجود دائما في المكان الذي يحتاج فيه المواطن المحروم والمهمش إلى دعم مادي ومعنوي.

فهذا النشاط القاعدي يتم القيام به بسلمية بعيدا عن ارتكاب أعمال عنف ضد النظام، فقبل الهجوم المدوي على فندق أسني في مراكش (مع وجود بعض الغموض الذي يكتنف هذه العملية) لم يتم تسجيل أي عمل مماثل، وحدهم الطلاب التقدميون يتعرضون للاعتداء وحتى القتل كما هو الحال في جامعة فاس. أما الحركة الإسلامية بدت كأنها تحافظ على قوتها وتنتظر الفرصة المناسبة لتتمر إلى الفعل، يمكن لفصائلها الآن أن تتحالف أو تتحد في إطار جبهة موحدة كما هو الحال في الجزائر، فالعديد من العوامل الداخلية والخارجية يمكن لها أن تساهم في تحقيق هذا الهدف.

حاليا لا يوجد أي فراغ سياسي على الساحة السياسية، فالحركة الديمقراطية تحتل مكانة مهمة فيها، لكن أي ضعف ووهن ينتاب هذه الأخيرة، فإنه يؤدي مباشرة إلى تقوية الاتجاه الأصولي ويظهر ذلك على شكل قوة اجتماعية وسياسية كامنة يصعب معرفتها وتقديرها، لكنها موجودة فعلا؛ فكلما تعثر وتأخر التغيير الديمقراطي أو عرقلته، وتدهورت الوضعية الاجتماعية، كلما ازدادت حظوظ الحركة الأصولية في فرض نفسها. احتمال استيلاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ على السلطة في الجزائر يمكنه أن يلعب دورا بارزا في تعزيز وتقوية الحركة الأصولية في المغرب، وينطبق نفس الشيء على تطورها في تونس، فالدعم المادي والمعنوي واللوجستيكي الذي تقدمه بشكل خاص الدول الإسلامية يزيد من ميزان قوتها، وكذلك موقف القوى الغربية التي تدين علانية ورسميا الأصولية، لكن بعض من هذه القوى ساهمت تاريخيا في ولادتها وتطورها في العديد من المناطق في العالم. تستخدمها كفضاعة ضد الشيوعية والقوى التقدمية، كما تشجعها من وراء الستار لإضعاف العالم الثالث وخنقه وتكريس تبعيته وإجبار الأنظمة الوطنية والتقدمية على الانصياع لإملاءاتها.. حتى الآن ما زالت تلك المصالح المشتركة غامضة التي تجمع القوى الغربية (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) والحركات الأصولية لجميع البلدان؛ فبعض قواعدها لا زالت موجودة في العديد من الدول الغربية، بالرغم من تجاوز الحدود المرسومة لها من حين لآخر.

لعبة الديمقراطية وصعود الأصولية

من المعروف جدا، أن مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي جرت في المغرب منذ الاستقلال، ارتبطت بالتزوير وتدخل السلطة، ويمكن أن نتراوح أساليب الغش المستخدمة من الحملة المباشرة التي تقوم بها السلطة علانية لصالح مرشح ما، إلى إعلان النتائج الجاهزة والمزورة لصالحه مرورا برشوة الناخبين، أو مجرد تخويفهم وترهيبهم.

وعلى مدار هذه التجارب الانتخابية، تم إتقان هذه الأساليب بمهارة إلى درجة الوصول إلى مستوى من البراعة غير متوقعة، وتتمثل الخطة المثالية للسلطات، في الإعداد المسبق للنتيجة النهائية للانتخابات وتكييف المعدلات المناسبة للتحكم في كل خيوط اللعبة بشكل غير مباشر للوصول إلى النتيجة المرغوبة، فأساليب التزوير المباشرة، جاهزة في كل وقت لا يتم استعمالها إلا في حالة إفشال هذا السيناريو المسبق والمحدد.

والنتائج المحصلة عليها تخدم أولا مكافأة الأحزاب السياسية حسب درجة ولائها من جهة، ومن جهة أخرى، صنع واجهة للديمقراطية موجهة للأجنبي. وذلك بمحاكاة وتقليد أساليب الديمقراطية الغربية قدر الإمكان (الأغلبية، المعارضة، اليمين واليسار والمناظرات والمواجهات التلفزية... الخ). ومع ذلك، فإن وجود إطار دستوري جامد، وقانون انتخابي مكيف، والدور المباشر والكبير للسلطة التنفيذية في إجراء

الانتخابات، يحمي السلطة من أية مفاجآت غير سارة. ليس فقط الأغلبية في الانتخابات البرلمانية التي يتم فبركتها، البرلمان هو بنفسه بلا سيادة فعلية، وما زال حتى الآن مطروحا مسألة الأسس الدستورية للديمقراطية: سيادة الشعب، فصل السلط، المواطنة، دولة الحق والقانون، انتخابات حرة ونزيهة...

رافق انتخاب البرلمان الحالي (25 أكتوبر ثم 17 سبتمبر 1993) ضبط محسوب بدقة بحيث لا يمكن لأسرة سياسية سواء من اليمين أو من اليسار أن تتوفر على أغلبية؛ إنه برلمان "ذو هندسة متغيرة" يجعل من الممكن هزيمة الأغلبية أو حتى إسقاط الحكومات حسب أهواء ورغبات الحكم.

بعد عدة أشهر من هذه الانتخابات التشريعية، استمرت الحكومة السابقة على هذه الانتخابات في الحكم وتقرير المصير في البلاد؛ وعندما تشكلت الحكومة الجديدة تحت رئاسة السيد كريم العمراني (خريف 1993) احتفظ 16 من الوزراء السابقين بمناصبهم خارج أي منطوق برلماني أو انتخابي.

كان من المفروض أن تتولى هذه الحكومة التي تقول عن نفسها أنها تكنوقراطية هذه الفترة المؤقتة في انتظار تشكيل حكومة ائتلافية وطنية وبمشاركة المعارضة البرلمانية، لكن المفاوضات الجارية في هذا الموضوع لم تقض إلى أية نتيجة.

ثم بعد ذلك، تمت إقالة السيد كريم العمراني من منصبه وحل محله وزير الشؤون الخارجية السيد فيلاي (يونيو 1994) الذي ورث نفس الحكومة التكنوقراطية مع بعض الاستثناءات.

والحكومة الجديدة عليها أن تضمن الانتقال بدون انتظار أي ائتلاف وطني، بل لانتظار "التناوب"، ولكن، ليس ذلك الذي يأتي عن طريق صناديق الاقتراع والذي يطالب به المواطنون، ولكن لتناوب مقرر سلفا ومشكل بفضل "هندسة متغيرة".

يتعلق الأمر بجعل المعارضة البرلمانية تحكم (سنتين أو ثلاث سنوات) وتوفير لها مسبقا ضمانة دعم برلمان لا تملك فيه أغلبية، كما أن الأمر متروك لها للحصول على أغلبية من خلال التحالف مع حزب واحد أو أكثر من أحزاب اليمين. إنه اتفاق أو ترتيب ودي يسمح للمعارضة أن تصبح أغلبية، دائما بإرادة ورغبة السلطة المركزية.

فشل التناوب

بعد عدة أشهر من المفاوضات فشلت تجربة "التناوب" بدورها. ومحور هذا الفشل هو إعادة تعيين "الوزير القوي" وزير الداخلية والإعلام (أم الزارات)، فالسلطات الواسعة التي تملكها وزارته تجعلها حكومة حقيقية داخل الحكومة. إن عدم قبول وزير الداخلية في تشكيلة هذه الحكومة هو حسب بلاغ للديوان الملكي: "من شأنه المساس بالسير العادي للمؤسسات المقدسة في البلاد".

تم تمديد "الانتقال" واستمرت الحكومة قائمة بدون أي تمثيلية برلمانية. وفي افتتاح الدورة البرلمانية في 14 أكتوبر 1994، صوت البرلمان على قانون المالية وكذلك على جميع المشاريع التي قدمتها الحكومة وهو لم يعد يملك أية شرعية سياسية !!

انتهى هذا المشهد، فاستقالت الحكومة كلها، لكن الوزير الأول بقي في منصبه وتم تكليفه باقتراح حكومة جديدة، فبعد الوزراء التكنوقراط حان الوقت للتوصل إلى اتفاق سياسي لعودة اليمين البرلماني مجددا.

ومع ذلك فإن الوزير الأول ليس ملزماً أمام الدستور الحالي باقتراح حكومة من الأغلبية البرلمانية، لكنه قد حصل على دعم البرلمان مقدماً، أليس دور هذه الأغلبية المائعة في هذا البرلمان العجيب مقتصرًا في تزكية ودعم كل حكومة تعينها السلطة كيفما كان لونها وطبيعتها وبرنامجهما؟

يعكس تشكيل الحكومة الجديدة (27 فبراير 1995) هذه اللعبة المغشوشة للديمقراطية الرسمية، توليفة لكل الحكومات السابقة: 18 "مستقلاً" و20 ينتمون إلى أحزاب اليمين، ومن بين الوزراء "المستقلين" الوزير الأول نفسه، ووزير الداخلية "الخالد" بالإضافة إلى العديد من الوزراء المعروفين بولائهم الثابت للسلطة، والملاحظ أيضاً أن هذه الحكومة لا تتوفر على أغلبية عددية في البرلمان (136 مقعد من أصل 294 فقط)؛ إنها ديمقراطية مضحكة!! إنها ليست إلا لعبة للواجهة مطابقة لدستور ممنوح تم التصويت عليه رسمياً بنسبة 99.26% وبتلاعب في نتائج الانتخابات لإعادة إنتاجها كل مرة ودرجة تجاوزت كل حدود النزاهة والأخلاق.

سياق سياسي

في تصريحه السياسي الذي ألقاه أمام البرلمان (7 مارس 1995)⁷ كشف الوزير الأول عن تبني حكومته نفس الاختيارات السياسية الرسمية، دون مراجعة أو تصحيح، بينما الجفاف والتراجع المهول لقطاع السياحة والانخفاض الحاد في الصادرات يهدد وضعية اجتماعية واقتصادية هي في ذروة الغليان.

أولاً، أكد على صحة سياسية إعادة التقويم الهيكلي الذي أوصى به صندوق النقد الدولي F.M.I والتصحّر الاجتماعي الذي أحدثته مؤسساته على البلاد. الجانب الإيجابي لهذه السياسة هو جذب الاستثمارات الأجنبية؛ في الواقع تبقى هذه الاستثمارات جد متواضعة في غياب دولة للحق والقانون، وضمانات قانونية مطبقة فعلياً ومؤسسات مستقرة وذات مصداقية وجديرة بالثقة، بالإضافة إلى ذلك، فأغلب هذه الاستثمارات الضئيلة تذهب إلى عمليات الخصخصة الجارية فهي، لا تساهم في خلق قطاعات جديدة للتنمية ونشيطه، ولا في الحد من البطالة، وعمليات الخصخصة بنفسها ترافقها موجات من الطرد وتسريح العمال تزيد من انهيار النسيج الاجتماعي الذي في بدأ في التدهور فعلاً.

وفيما يتعلق بإعادة توزيع الثروة سجل "بأن تطور المغرب أدى إلى ظهور ظاهرة اجتماعية سلبية لها أبعاد كبيرة تتعارض مع مبادئ بناء مجتمع متوازن وموحد، إنها ظاهرة الفوارق الاجتماعية والتي أصبحت واضحة وتعمق يوماً بعد يوم..." (هكذا).

الأسباب الحقيقية للأزمة الاقتصادية والاجتماعية، والمشاكل الخطيرة المتمثلة في البطالة والتعليم ثم غرغرينا الفساد الذي ينتشر على نطاق واسع في مفاصل الإدارة والقضاء ليست هي موضوعاً يقتضي إجراءات ملموسة، فلا يوجد برنامج أو إصلاح في الأفق المنتظر... ولماذا نتحمل عبئ برنامج، عندما يكون هناك دعم برلمان ذو هندسة متغيرة لوزير أول معين؟؟

لقد أعلن صراحة رئيس التجمع الوطني للأحرار، وهو حزب غير ممثل في الحكومة، أنه تلقى تعليمات علياً لمساندة الحكومة الجديدة ودعمها. فقبل أشهر قليلة فقط، طلب منه رسمياً تشكيل أغلبية برلمانية مع المعارضة، وبعدها تشكيل حكومة ل"التناوب"، ولكن بعد فشل هذه التجربة، تلقى أمراً بوضع فريقه البرلماني رهن إشارة تكوين برلمان بأغلبية يمينية.

⁷ - هامش المترجم : 5 مارس 1995 هو التاريخ الذي قدم فيه عبد اللطيف الفيلاي الوزير الأول (1985-1999) برنامج الحكومة أمام البرلمان -مجلة الفقه والقانون العدد العاشر 2013 -الصفحة 22

هذه اللعبة السياسية المغشوشة والوهمية والتي وصفناها من قبل مع بعض التفاصيل من أجل كشف جوهرها يمكن لها أن تجعلنا نبتسم، لولا خطورة الأمر وتداعياته على المدى القصير، والآن وقد استمرت لمدة أربعين سنة، كما أشرنا، فإن الديمقراطية المعاقمة، واليأس وتغييب الإرادة الشعبية، كلها عوامل مساعدة لظهور الأصولية، إنها بمثابة منبع وحوض وتربتها الخصبة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

بدلين متعارضين

إن الحركة الديمقراطية المغربية غير مخطئة، عندما تسلط الضوء على الجوانب السياسية للأزمة حتى قبل مضاعفاتها الاقتصادية. فجميع مكوناتها السياسية والنقابية والجموعية والاجتماعية أجمعوا على الحاجة الملحة إلى إصلاحات عاجلة سياسية بعيدة المدى، وعلى وجه الخصوص:

- المراجعة الشاملة للدستور من أجل دولة الحق والقانون وإرساء الديمقراطية الحقة المتمثلة في سيادة الشعب وفصل السلط، الاحترام الدقيق لحقوق الإنسان على أرض الواقع، وانبثاق الحكومة والوزير الأول من الأغلبية مسؤولون أمام البرلمان (وليس العكس) وانتخابات حرة ونزيهة... الخ

- إلغاء نتائج انتخابات 1993، وإعادة انتخاب مؤسسات ديمقراطية ذات تمثيلية حقيقية، دون تزوير أو تدخل الإدارة. يجب أن تجري هذه الانتخابات تحت إشراف هيئة وطنية مستقلة ومراقبة المنظمات الدولية.

فبدون إقامة أسس الديمقراطية، ستستفحل الأزمة وتزداد سوءاً، فلا تجارب التناوب ولا التعيينات المختلفة والتبديلات المتوالية في الوزراء والحكومات.. كل هذا لن يغير أي شيء.

فمراكز السلطة تم الاستحواذ عليها عن طريق الزبونية والوسائل الغير المشروعة؛ إن الانتهازيون ووكلاء السلطة ينحازون دائماً إلى سوء التدبير، وقطع الطريق على الآلاف من الخريجين الشباب المحرومون للمساهمة في تنمية بلادهم؛ إن الاستياء الرهيب والتذمر على المستوى الشخصي، والذي يمتد إلى محيط الأسرة والمجتمع، كلها عناصر ومكونات تفاقم من الوضع وتجعله أسوأ.

الأزمة السياسية تغذي الأزمة الاقتصادية والعكس صحيح، والأرضية تصبح يوماً بعد يوم مناسبة لانتشار الأمراض ومظاهر العزوف الاجتماعي والرفض والأصولية.

فإن اختيار بين بدلين متعارضين أصبح أمراً حاسماً، أكثر من أي وقت مضى:

- إما الاستمرار والتمادي في السياسة التي تم نهجها منذ الاستقلال وبالديمقراطية المزيفة التي ترافقها، وبناء على ذلك تفاقم الأزمة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والسير على طريق تنمية التخلف وتمهيد الطريق للأصولية والفوضى الاجتماعية.

- وإما الخروج من الحلقة المفرغة وعنق زجاجة الأزمة الاقتصادية الخانقة عن طريق إرساء إصلاحات ديمقراطية عميقة تتيح للبلد فرصة فتح طريق التنمية والتقدم. فالوقت الضائع ليس في

صالح الديمقراطية، فالبؤس والأمية متفشيان، فكلما مر الوقت بهذا الوضع الحالي زادت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتعمقت وبلغت نقطة اللا عودة، وأصبح بذلك دفع ثمن فاتورة مشروع التغيير الديمقراطي باهظا للمغرب وشركائه.